HUMAN RIGHTS OBSERVERS
CALAIS / GRANDE - SYNTHE

النشرة الشهرية لملاحظات عمليات الطرد التي توثقها جمعية مراقبي حقوق الإنسان في دونكيرك الشمالية – فبراير 2024

منذ عام 2017، كانت مهمة مكتب حقوق الإنسان هي مراقبة وتوثيق وإدانة العنف اليومي الذي تمارسه الدولة ضد الأشخاص في المنفى على الحدود الفرنسية البريطانية*. وبما أن العقبات التي تعترض عمليات الرصد عديدة، ينبغي أن تؤخذ هذه الأرقام كحد أدنى للغاية.

أرقام حول عمليات الإخلاء من أماكن العيش العشوائية او الغير رسمية:

تمت مصادفة ما لا يقل عن 119 قاصرًا أجنبيًا غير مصحوبين بذويهم او اولياء امورهم**

تم بناء حوالي 3 كيلومترات من الحواجز حول المخيمات

أعمال الترهيب و/أو العنف المنهجي التي تعرض لها المنفيون والتي سجلها مكتب حقوق الإنسان:

© Geoff Motyer

- وفي عدة مناسبات، لاحظنا وجود مركبات تابعة للشرطة الوطنية في المبنى. ويشكل هذا الوجود شبه المستمر في الحياة اليومية للمنفيين استراتيجية ترهيب تهدف إلى جعل الحدود منطقة غير مضيافة.

© Geoff Motyer

- بدأ بناء الحواجز في ديسمبر/كانون الأول/يناير، واستمر في فبراير/شباط، لتطويق المعسكر الرئيسي في منطقة Loon-Plage وتحويله إلى قفص حقيقي. يتم تقليب التربة بانتظام، وقطع الأشجار، وإقامة الجدران... هدف هذه التعديلات في المنطقة هو تجريد المنفيين من بيئتهم، مما يجعلهم غير مستقرين ويعوق حركتهم.

تعتبر مضايقات الشرطة ضد المنفيين أمرًا ثابتًا على الحدود. إن حجم الإجراءات القمعية المطبقة يوميا في دونكيرك يثبت الرغبة في خلق مناخ معادي يهدف إلى ثني أي منفي عن المرور هناك.

---

* تستند بياناتنا إلى ملاحظاتنا، وبالتالي فهي ليست شاملة.
** عدد القاصرين غير المصحوبين بذويهم الذين أعلنوا عن أنفسهم والذين واجهتهم جمعية يوتوبيا 56 (غير مفوضة من قبل الإدارة) في فبراير أثناء وجودهم في الشارع. يمثل هذا العدد تمثيلاً ناقصًا لعدد أطفال الشوارع لأن هذه الجهات الفاعلة لا تنفذ أعمال التوعية يوميًا في جميع مناطق المعيشة؛ بعض الأطفال لا يتواصلون مع الجمعيات؛ ويصل آخرون إلى المأوى مباشرة عبر الجمعية المفوضة من قبل الإدارة، وبالتالي لم يتم تضمينهم في هذا الرقم. تبقى ملاحظة واحدة: عمليات التفكيك المتكررة هي مصادر لزيادة ضعف هؤلاء الأطفال أو حتى اختفاءهم، وبالتالي زيادة مخاطر الاتجار والاستغلال.

HUMAN RIGHTS OBSERVERS
CALAIS / GRANDE - SYNTHE

أعمال الترهيب و/أو العرقلة التي تعرض لها وسجلها مكتب حقوق الإنسان:

الضغوطات التي تمارس على جمعيات التوزيع هذا الشهر:
يتم القمع يوميًا على الحدود (الغرامات، والتحقق المتكرر من الهوية، والتهديدات والشتائم، وما إلى ذلك). وفي عدة مناسبات هذا الشهر، اقتحمت الشرطة مواقع التوزيع، واستدعت الجمعيات لوقف أنشطتها "لأسباب أمنية" وبناء على أوامر المحافظات. ومع ذلك، على الرغم من الأبحاث التي أجرتها PSM*** مع مختلف الهيئات الإدارية في دونكيرك، لم يتم العثور على أي أساس قانوني مكتوب.

Patrouille de police autour du lieu de distribution, 1er février 2024, H4D

هذا النوع من العدوان هو استمرار لسياسة نقاط التثبيت الصفرية: إنها مسألة، بالنسبة للدولة وممثليها، منع أي شكل من أشكال الدعم للمنفيين، إلى درجة منع الاعتراف بهؤلاء الأشخاص في مكان معين. وبهذا المعنى، فإن حظر التوزيع، وهو علامة على الوجود الفعال للأفراد المحتاجين إلى الحماية، هو نقطة أساسية في سياسة المضايقة التي تتبعها الدولة.

الدولة، الضامن الذي، في الخيال الجماعي، يحدد حياة الناس الموجودين على أراضيها (سياسة الإنجاب، الصحة، التعليم، وما إلى ذلك)، هنا تشترط الموت. يُجبر المنفيون على البقاء على قيد الحياة الأكثر كرامة والذي يجب إدانته ومحاربته من قبل الجميع.

****Plateforme des soutiens aux migrant.e.s*